# الفصل الثالث

# دارفور فى الدبلوماسية الأمريكية

## المبحث الأول

## دارفور فى الصراع الأمريكى السودانى

الخط الأساسى الذى يظهر فى الموقف الدولى بالنسبة لدارفور هو أن الولايات المتحدة هى التى تولت إثارة المشكلة، وقامت بتصعيدها بشكل مكثف، واعتمدت فى تحركها على أربعة محاور أساسية.

**المحور الأول**، هو تحريك الكونجرس الأمريكى وتنبيه إلى خطورة الموقف الإنسانى فى دارفور، وصور الأمر على أنه صراع بين القبائل العربية المتوحشة والمدعومة من الحكومة السودانية والجيش السودانى ضد القبائل الإفريقية الضعيفة، التى وقعت ضحية هذه الهمجية العربية فأنتج ذلك آلاف الحالات من الإبادة العرقية، كما دفع مئات الآلاف إلى اللجوء إلى الدول المجاورة. هذا البعد الإنسانى العرقى فى الخط الأمريكى الداخلى دفع الحكومة الأمريكية إلى استصدار مجموعة من المواقف من الكونجرس، من بينها قانون محاسبة السودان، وتطبيق قانون الحريات الدينية، وفرض عقوبات أمريكية على الحكومة السودانية حتى توقف هجوم القبائل العربية وتنزع سلاحها وتسيطر على الإقليم.

**المحور الثانى** وهو الأخطر ويتمثل فى اللجوء إلى مجلس الأمن، وتصوير الموقف الإنسانى فى دارفور مما دفع المجلس إلى اتخاذ عدد كبير من القرارات التى تتسم بالتصعيد ضد السودان على النحو الذى سنسجله فى هذه الدراسة، فضلاً عن قيام منظمات حقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك بعثات تقصى الحقائق والتحقيق التى استعان بها المجلس والأمين العام لمتابعة الموقف فى دارفور.

**المحور الثالث** هو المحور الأوروبى، حيث شايع الاتحاد الأوروبى وبشكل أخص فرنسا وألمانيا وبريطانيا للموقف الأمريكى فى مجلس

الأمن وفى الساحة الدبلوماسية الدولية، بل إن بريطانيا هى التى اقترحت إرسال قوات دولية إلى دارفور، كما بدأت تظهر نغمة جديدة فى نفس الاتجاه فى الدوائر العسكرية الأوروبية فيما عكسه تصريح رئيس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبى من أن قوة عسكرية أوروبية قد تتدخل فى دارفور، بل إن وزير خارجية فرنسا طالب من الصين الضغط على السودان لمواجهة التطهير العرقى فى دارفور، وأعلنت بريطانيا عن وضع خمسة آلاف من جنودها فى حالة الاستعداد للتدخل، ولحقت بها استراليا، ثم أعلنت فرنسا استنفار قواتها فى تشاد بسبب ما أسمته بتردى الأحوال فى دارفور، كما أن فرنسا هى أعلى الأصوات المؤيدة للموقف الأمريكى فى مجلس الأمن، وهو ما يبعث على الاعتقاد بأن فرنسا قد وجدت فرصة سهلة للتقارب مع الولايات المتحدة عبر دارفور ولبنان، وهى قضايا متعاصرة، كما يشير إلى أن الارتباط الأوروبى الأمريكى فى هذه القضايا جزء من التراث المشترك والمصلحة المشتركة لهما عبر الأطلسى. ومن الواضح أن هذه التصريحات والتلميحات تدخل فى إطار تصعيد الموقف وتدويل القضية.

ويمكن تفسير الموقف الأوروبى الذى لا يمانع استخدام القوة العسكرية ضد السودان بأحد أمرين: الأول، أن استخدام القوة أمر مبيت فى نهاية المطاف لفصل الإقليم عن الوطن الأم، مثلما حدث فى عملية الولادة القيسرية التى أجرتها الولايات المتحدة وحلفاؤها فى حلف الأطلنطى فى يوغوسلافيا بمناسبة الأزمة الإنسانية المماثلة فى كوسوفو. أما الأمر الثانى، هو أن تكون أوروبا قد وصل خوفها وقلقها على المدنيين فى دارفور، وعلى ما تسميه القبائل الإفريقية حد التهديد باستخدام القوة العسكرية لوقف هذه الانتهاكات، وهذا التهديد ليس محدداً، هل تشكل أوروبا قوة عسكرية وتذهب إلى درافور لكى تقوم بحماية هذه القبائل ضد القبائل الأخرى، وضد ما تفترضه أوروبا بأن الجيش السودانى متواطئ مع القبائل العربية، أم أن القوة الأوروبية سوف تواجه السودان الدولة.

**المحور الرابع** هو الإعلام الدولى ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى، وكان أضعفها صوتاً هى المنظمات الإسلامية والعربية، بل إن قضية دارفور وهى فى قمة اشتعالها على المستوى الدولى، وقمة إحراجها للحكومة السودانية لم توضع على جدول أعمال القمة العربية فى الجزائر فى مارس ٢٠٠٥، واكتفت بعض الوفود العربية بالإشارة إلى مخاطرها، بينما استغل الأمين العام للأمم المتحدة هذه القمة للتنبيه إلى الخطوط الدولية فى المشكلة، مثلما نبه المفوض العام للاتحاد الإفريقى عمر كونارى إلى ضرورة مساندة العالم العربى مادياً ولوجيستياً لجهود الاتحاد الإفريقى فى دارفور.

تلك هى المحاور الأربعة التى تحركت من خلالها الولايات المتحدة فى قضية دارفور، وكلها تدفع نحو تدويل المشكلة، وإخراجها من الإطار الوطنى والإطار الإقليمى، مما أثار القلق من أن المغالاة فى تدويل المشكلة فى الوقت الذى ثبت أن جون جارانج يساند حركات التمرد فى دارفور، خاصة حركة تحرير السودان، وهى تلتقى فى نفس الوقت مع مبادئ الحركة الشعبية لتحرير السودان التى يرأسها جارانج. ويضاف إلى مصادر القلق أيضاً أن الحكومة السودانية اتهمت فى نفس الوقت اريتريا بتشجيع التمرد فى شرق السودان، وكذلك مساندة المعارضة السودانية السياسية، والتداخل بين حسن الترابى والمتمردين فى شرق وغرب السودان.

هذا التصعيد الأمريكى من خلال هذه الأطر الثلاثة بعث على التساؤل حول المصالح والدوافع الأمريكية لهذا التصعيد، وقد ظهرت أربع اتجاهات فى محاولة لتفسير الموقف الامريكى.

**الاتجاه الأول**، هو الذى ظهر عندما كانت قضية دارفور تحتل مرتبة متقدمة فى الحملة الانتخابية الأمريكية، حيث تنافس المرشحان للرئاسة الأمريكية على مساندة هذه القضية، وفسر هذا الموقف فى ذلك الوقت على أنه محاولة للحصول على أصوات السود من أصل إفريقى على أساس تصوير الصراع فى دارفور على أنه بين العرب والأفارقة،

وأن الانتصار للأفارقة يحمل طابعاً أخلاقياً باعتبارهم ضحايا، كما يشير إلى اهتمام الولايات المتحدة بالأصول الإفريقية للسود فيها ومادام الجانب العربى لم يقوى أخلاقياً وسياسياً على تحدى الموقف الأمريكى.

**أما الاتجاه الثانى**، فيعتقد حقيقة فى الدوافع الإنسانية الأمريكية، وأن الولايات المتحدة تفزع فعلاً من انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة فى هذا الصراع، وتآمر الحكومة السودانية على إرتكاب هذه المخالفات.

**أما الاتجاه الثالث**، فيرى أن هذه القضية تسحب الاهتمام الدولى عن الساحة العراقية، ويرى أنه كلما اشتد الاهتمام بدارفور خفت الاهتمام بالعراق، والعكس بالعكس. ذلك أن اشتداد المقاومة العراقية، وفشل الولايات المتحدة فى ضبط الأوضاع فى العراق وتشعب الموقف، والاتهامات الأمريكية لسوريا بالسماح للمتسللين عبر حدودها مع العراق، والتركيز على دور القاعدة، كل ذلك لفت الاهتمام السياسى والأمنى والاستراتيجى للمسرح العراقى، خاصة مع تفاقم عمليات خطف الأجانب والتهديد بقتلهم أو الحصول على فدية، على سبيل الضغط على الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة لسحب قواتها من العراق. ولذلك يرى هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة تعمدت تصعيد قضية دارفور حتى تغطى على أحداث العراق، وينتقل الاهتمام الدولى إليها، وبشكل أخص بعد أن تكشفت فضائح سجن أبوغريب، التى كان لها أبلغ الأثر فى إحراج الولايات المتحدة، ودفعت الكونجرس إلى الضغط على الإدارة الأمريكية من أجل محاكمة المتهمين، وبما أساء بشكل واضح إلى الصورة الإنسانية التى قدمتها الولايات المتحدة بنفسها فى العراق. ومن الواضح أن هذا الاتجاه يغفل أن تباكى الولايات المتحدة على ضحايا درافور لا ينسجم مع دور الجلاد الذى تمارسه فى العراق، وضحايا شارون فى فلسطين.

**أما الاتجاه الرابع**، فيرى أن الولايات المتحدة قد استغلت الجانب الإنسانى فى دارفور حتى تحقق مخططها، والذى يتمثل فى تقسيم السودان، والإضرار بالمصالح المصرية والتمكين لإسرائيل، وإعادة رسم

خريطة هذه المنطقة من خلال السودان، بحيث ينتهى الأمر فى النهاية إلى استقلال الغرب والشرق والجنوب عن الحكومة المركزية فى الخرطوم، مما يضر ضرراً بليغا بالمصالح المائية والأمنية والاجتماعية بمصر، ويجعل مصر أكثر خضوعاً للإرادة الأمريكية. وفى نفس الوقت، فإن تقسيم السودان على أساس عرب وأفارقة يخلق بؤرة جديدة للتوتر المستمر بين إفريقيا والعالم العربى، بحيث يتحول السودان الذى يضم أشتاتاً من الأعراق والديانات والألوان واللغات من كونه ساحة للتعايش إلى ميدان للصراع، ويتم التركيز فى هذا الاتجاه الذى يحاول تفسير الموقف الأمريكى على أن السودان يدفع ثمن تمسك حكومته وانحيازها للعروبة والإسلام. وهذا هو الاتجاه الذى تعتقده الحكومة السودانية، كما يلقى قبولاً لدى معظم المثقفين العرب والمصريين وغيرهم من المثقفين الذين يعتقدون فى نظرية المؤامرة.

ومن الواضح أن هذه التفسيرات الأربع تختلف فى نظرتها إلى الموقف الأمريكى، وقد أردنا بهذا التصنيف أن نقدم هذه الاتجاهات أو التفسيرات فى صورة مستقلة، ولكن الواقع قد يجمع بينها بدرجات متفاوتة، فلا نشك أن الولايات المتحدة تتمتع بدرجة أو بأخرى بمشاعر التضامن مع العناصر الضعيفة، ولكن هذا الجزء فى السياسية الأمريكية يستغل استغلالاً سياسياً يتفق مع معطيات السياسية الدولية، بحيث أنها ترفع الشعارات الإنسانية وتكون أول المشاركين فى صناعة المآسى الإنسانية.

## المبحث الثانى

## بين دارفور ولوكربى

أصدر مجلس الأمن فى الأول من أبريل عام ٢٠٠٥ القرار رقم ١٥٩٣ بشأن دارفور، وهو أحدث ما أصدره المجلس من قرارات متتالية فى هذا الموضوع بتصعيد الضغوط على الحكومة السودانية فى إطار أجندة أمريكية تهدف فيما يبدو إلى تمزيق السودان، وإن كان الخط الأمريكى يستخدم المفردات النبيلة حتى يغطى على سياساتها، حيث قدمت الموضوع فى مجلس الأمن على أنه تأكيد للعدالة واقتصاص من مرتكبى الجرائم الخطيرة فى دارفور. وقد تلقفت فرنسا تقرير المفوض السامى لحقوق الإنسان حول بعثة التحقيق فى دارفور، بالإضافة إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة فى هذا الشأن، وقدمت مشروع القرار الذى أكد تدويل مشكلة دارفور بشكل كامل، فالأصل أن الصراع فى دارفور هو صراع بين أبناء الشعب السودانى فى الإقليم، إلا أن الولايات المتحدة حاولت تصعيد الموقف وتصويره على أنه صراع بين العناصر العربية المدعومة من جانب الحكومة السودانية ضد القبائل الإفريقية، فأحدثت مبدئياً انقساماً فى المواقف داخل دارفور بين التيارات العربية والإفريقية فى القارة بأسرها.

وإذا كانت المشكلة سودانية داخلية، فإن الحكومة السودانية هى المسئولة عما يحدث من جرائم فى الإقليم، وتختص المحاكم السودانية بالمحاكمة حيث تطبيق القانون السودانى. وقد يرى البعض أن تطور الصراع فى دارفور وتدخل مجلس الأمن فى هذه المشكلة قد نقل القضية من المستوى الوطنى إلى مستوى الاهتمام الدولى. كما أن إجراء محادثات بين الحكومة وحركات التمرد فى دارفور قد نقل المشكلة من إطار القانون السودانى إلى إطار القانون الدولى، ويترتب على ذلك أن القانون الدولى هو الذى يحكم سلوك المتحاربين الحكومة والمتمردين معها، ومؤداه ذلك أن المحاكم السودانية لم تعد تختص بهذا النوع من الجرائم. وكان يمكن أن نقبل هذه المقولة فى عالم يخلو من الاطماع السياسية العالمية، والمؤامرات ضد الدول الصغيرة، والتى ينتصر المظلوم أياً كان عرقه وجنسه ودينه، ولا يميز بين أبناء العرق الواحد

والدين الواحد وفقاً للمصالح السياسية، وفى عالم يخلو من التمييز الفادح، كما يحدث فى فلسطين والعراق، ولكننا فى عالم تسيطر عليه سياسات القوة، وتحكمه أهواء السياسة، ومن ثم لا يمكن قبول ما تضمنه القرار من أن القضاء السودانى ليس مختصاً بالمحاكمة على الجرائم التى ارتكبت فى دارفور، كما لا يمكن قبول اختصاص المحكمة الدولية لكى تكون ذريعة للضغط على المسئولين السودانيين، وفرض إرادة سياسية دولية معينة على السودان من هذا الطريق، كما يحدث فى مساومات كثيرة معروفة، وكان آخرها المساومة التى تمت فى ذات القرار المذكور بين فرنسا والولايات المتحدة.

وإذا كان السودان تنزع سيادته القضائية بمناسبة الصراع فى دارفور، فإن هذا الموقف يذكرنا بأزمة لوكربى، ويبدو أنه ليس مصادفة أن قرارات مجلس الأمن التى اعتبرت ما حدث فى لوكربى إرهاباً، وأن الإرهابى لا تنطبق عليه القواعد العادية أو الاختصاص القضائى العادى للدول، وإنما يسلم إلى الدولة المتضررة من أعماله، قد عاد إلى الذهن مع تصريح المندوب الفرنسى الدائم فى الأمم المتحدة عقب صدور قرار دارفور، والذى أكد فى هذا التصريح أن القرار يعتبر انتصاراً جديداً ضد الإرهاب، أى أن إسقاط الطائرة الأمريكية فوق لوكربى، وإعمال الإبادة الجماعية فى دارفور هى جرائم إرهابية تنم عن الوحشية التى تجعل مرتكبى هذه الجرائم خارج دائرة الجنس البشرى. ولعله من المفيد أن نلاحظ التماثل الغريب بين الحالتين، ففى حالة لوكربى اتهم الليبيان المقيمان على الأراضى الليبية فى الحادث، وبدلاً من أن يَمثُل هذان المتهمان أو المشتبه فيهما بحسب نص قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ فى يناير ١٩٩٢، أمام المحاكم الليبية، وأن يكون لهما الحق فى المثول أمام القاضى الطبيعى، وهو القاضى الليبى، فإن الدول الغربية الثلاث المتحالفة فى هذه القضية قبل أن تنسحب فرنسا منها، وتنفرد لقضية طائرة النيجر، أصرت على أن القضاء الليبى لا يمكن الوثوق به ببساطة لأن المتهم فى هذه الحالة هو الدولة الليبية فى شخص المواطنين المذكورين، وأن محاكمتهما هى محاكمة للسلوك الليبى فى مجال الجرائم الإرهابية. ومعنى

ذلك أنه يجب محاكمتهما وأن تكون المحاكمة أمام المحاكم البريطانية أو الأمريكية التى تختص وفقاً لوجهة النظر الأمريكية، ووجهة نظر مجلس الأمن على أساس أن قواعد توزيع الاختصاص القضائى الجنائى الدولى تقضى بأن للدولتين المضرورتين الحق فى المحاكمة. والحقيقة أن بريطانيا والولايات المتحدة قد تعاملتا فى قضية لوكربى بمنطق القوة، واستخدام مجلس الأمن لفرض رأيهما، لأن القضاء الليبى كان يجب أن يكون هو المختص، لأن الأصل هو أن الدولة التى يوجد المتهمون على أراضيها حتى لو لم يكونوا من جنسيتها هى المختصة بمحاكمتهم أو تسليمهم، فلا يكون التسليم إلا إذا أعلنت الدولة عدم رغبتها فى المحاكمة، ولكن الاعتبار السياسى والارتباط بين المتهمين والدولة فى فرضية الولايات المتحدة هو الذى جعل منح القضاء الليبى هذا الاختصاص حتى فى حضور مراقبين دوليين أمراً مشكوكاً فيه. يبدو أن نفس المنطق هو الذى يحكم موقف فرنسا والولايات المتحدة فى مجلس الأمن فى قضية دارفور، على أساس أن الدولة السودانية نفسها هى موضع الاتهام، وأن المسئولين فيها يجب أن يقدموا إلى محاكمة دولية وليس أمام القضاء السودانى. فهل تغيرت قواعد القانون الدولى على النحو الذى تؤكده قرارات مجلس الأمن، أم أن القواعد التقليدية لا تزال قائمة ولكنها تنتهك من جانب مجلس الأمن؟

نعتقد أن هذا السؤال بالغ الأهمية ويجب أن تكون الإجابة واضحة. فإذا كان القانون الدولى لايزال قائماً والمجلس ينتهكه بشكل منتظم، فلابد من وقفة أمام تآمر الدول الأعضاء فى المجلس على القانون الدولى، وانحرافهم بالوكالة القانونية التى منحهم إياها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً للمادة ٢٤ من الميثاق، وإذا كان ذلك هو الحال، فإن قرارات مجلس الامن تفقد طابعها الإلزامى وفقاً للمادة ٢٥ بسبب التلازم بين أساس الإلزام فى المادة ٢٤، وطابع الإلزام فى المادة ٢٥. أما إذا كان القانون الدولى الجديد هو ما تنطق به قرارات مجلس الأمن، فيجب أن يعدل الميثاق وقواعد القانون الدولى على الأقل فى الكتب الدراسية، وأن يتم الإعلان عن ذلك صراحة من جانب دول العالم حتى لا تظل دراسة القانون الدولى فى جانب، بينما الممارسات

الدولية فى الجانب الأخر، وهى الأساس الذى تقوم عليه القواعد العرفية والاتفاقية للقانون الدولى. وفى كل الأحوال، فإن القانون الدولى فى قرارات مجلس الأمن يجب أن تطبق بشكل موحد، ولا يجوز أن تصاغ قرارات المجلس لخدمة سياسات معينة حتى لا يلتبس الأمر بين القانون والسياسة. ورغم تسليمنا بضرورة محاكمة مرتكبى الجرائم فى كل مكان، فلماذا يحاكم الجنود الامريكيون فى العراق عن جرائم الإبادة التى يرتكبونها فى حق المسجونين وفى حق الشعب العراقى أمام المحاكم الأمريكية؟ ولماذا ترفض الولايات المتحدة أن يحاكموا أمام محاكم دولية، ووفقاً للقانون الدولى، وتصر على استثنائهم من التسوية بينهم وبين غيرهم من البشر؟ إننا نسجل فى هذه المقالة عدم مشروعية قرار مجلس الأمن، وضرورة مساندة الحكومة السودانية فى هذا الموقف حتى لا يصبح القرار سابقة بالغة الخطر على مستقبل القانون الدولى والمنظمة الدولية.

ومن الواضح أن إحالة المتهمين بشكل سرى إلى المحكمة الجنائية الدولية فى الوقت الذى تستعد فيه الحكومة السودانية لمحاكمة قائمة أخرى من المتهمين يجعل المحاكمة سياسية من ناحية، كما أنه يتناقض مع النظام الأساسى للمحكمة الذى يجعل الاختصاص الأصيل للمحاكم الوطنية، ويجعل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية اختصاصاً احتياطياً، ويكفى وفقا لنظام المحكمة أن تبدأ الدولة المعنية إجراءات التحقيق مع المتهمين حتى يمتنع على هذه المحكمة أن تنظر فى هذه القضايا. مما تقدم يتضح عدم مشروعية قرار مجلس الأمن لأسباب تتعلق بسلطة المجلس فى الميثاق، وكذلك فى ضوء أحكام النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.